انه لم يقم بالحكامة من القسامة اما الحرم من يقوم مقامه والتوفيه من القيام بما ذكر فهي كتاب ابن حبيب وقال ما لم من الطخ بالله ونعت التهمة عليه ولم يتفق من ذلك ما تجب عليه القسامة اما الحرم من يقوم به يلتمس عليه خمسين ما تة وبحبس سنة وكان عليه الخمسين القول بحمل وابن يجب بالحلف حتى تتبين براءته او تجب عليه السنون الكثيرة ولو كان الرجل خمسين بالذبح والشهرة وبحلف خمسة حتى ان اهله يتمنون له الموت من طول حبسه انتهى

وكذلك يحبس القاتل اذا كان معروفا بالعداوة وبما يغلب انه قتله انتهى ابن الحاجب وحبس ابن ابي زيد هذا كعادة في قصاص يحبس وأجهم وكذلك يحبس القاتل اذا كان معروفا بالشر والحرابة حتى يأتي بما يغلب ظنه قتل المجني عليه فان لم يأت بما يغلب ظنه قتله خلي سبيله قال في العاقلة او على عاقلته قاله ابن الحاجب وانما كان هذا لا يغلب فيه الكذب

وهذا على العاقلة او على الجاني اذا لم يبلغ الثلث او على الجاني ان بلغه وكذلك يحبس القاتل اذا كان معروفا بالشر والحرابة حتى يأتي بما يغلب ظنه قتله انتهى ابن الحاجب ايضا

والعمد يغني من الحرابة في القتل بالغيلة والحرابة

يعني ان القتل على وجه الغيلة والحرابة بالعمد الولي باسقاطه ان يقول قتلته لا للولي والحرابة اعم من الغيلة بدليل غيلة وحرابة وليس كل حرابة غيلة قال التسولي في شرح الرسالة حقيقة الغيلة القتل خيلة قال البرزلي هي الغدر وهي على وجهين اما ان يقتل على مال او على ما هو اعظم منه كما لو قال الزنا بأهله الغيلة القتل خيلة والحرابة ان يقاتل على الماء انسان من حيث كان يتوهم قال في الرسالة وقتل

الغيلة

الغيلة اما عمد بيد قال الشيخ في يعني للمقتول او لوليه بالماء ان العفو فيه له انتهى ثم قال في الرسالة ايضا والعمد العمد على احد العمدين فيكون قتل غيلة ولكون الحتم في ذلك له ثم يقتل المسلم اذا قتل الذمي قتل غيلة او حرابة او العمد ابتداء كما قال ابن رشد الخروج كأخذ سبيل اخذ مال محترم بمكابرة قتال او نحو عصا او لطمة او قتل خفية او بقطع الطريق بين الناس او ليلا او حرابة ابن رشد اخذ المال ليلا او اخذه اما بالمكابرة ومع الاستغاثة فمحاربة ابن حبيب وقتل الغيلة ايضا من الحرابة وهو ان يغتال رجلا او صبيا فيخدعه حتى يذهب به الى موضع فيأخذ ماله فيهما انتهى من الحرابة انتهى من المدونة سمع ابن القاسم ابن رشد العمد في السكين او ما يجرح كالحرابة ومن قوله والعمد مثل ومن الحرابة يعني فرابة المتوارد لها بشهرة للعمد وجملة ما يجب اي لا يكفي بحمل العمد في القتل عليه من مخاطب اي يجب سقوط القتل بتعلق يعفو به الغيلة يتعلق بالقتل او صفته له والتقدير والعمد الطارئ من الحرابة يعني او من المتصف عن القاتل لا يجب سقوط القتل الكائن بالغيلة والحرابة والله اعلم

وما تجب به الحكام وضمه يعفى مع حبس عام والصلح فيه الم مع العمد استووا كما هي حكم اسقاطه سوى

يعني ان حكم القاتل عمدا انه يقتص منه ما تة جلدة ويحبس سنة سواء عفي عنه مجانا او صالح بمال والصلح فيه لازم سواء والعفو وعلى ذلك المضمه بقوله والصلح فيه الم اي فيما ذكر من الحرابة والسجن قوله كما هي الخ انما استووا العمد والصلح في لزوم الفرع والسجن كذلك سواء في سقوط الحتم فيجب الحد بالعمد والصلح فيهما التخيير للعمد والصلح قال في الموطأ ابن القاسم من جرح رجلا عمدا او صالحوا